



کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۶

1
 2
 3
 4
 5
 6
 7
 8
 9
 10
 11
 12
 13
 14
 15
 16
 17
 18
 19
 20

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: **سالمی، اهل بیت، معتزلی، العقود، الاتیمة، العزیز**

مؤلف: _____

مترجم: _____

شماره قفسه: **۱۶۲۰۳**

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب: _____

٧٩ -
٧٨ -
٧٧ -
٧٦ -
٧٥ -
٧٤ -
٧٣ -
٧٢ -
٧١ -
٧٠ -
٦٩ -

١٩٣٣
٢٠٧٣٤٨



السادس والثمانون على ما ذكره في المتن من عدم صحة العقد المبرور بينه وبينها
تد او لها في ذمة اشترى فلا وجه لاعتباره العقد اصلا ولا حكما الا ان الزمان لم يستكمل
لما ذكره الا انواع والاشياء الا اذا اختلفت في كونه عقد فلهذا لم يذكر في المتن ولا في
الاستدلال نعم يعمى الاولاد الشائعة من انواع المتعارفة واجه للمادة منها ايضا لا اشكال في
لانواع المتعارفة في حقها وكفى الظاهر العم ولا يفتقر الى ان يكون العقد في النوع او في شأونه
ام لا في ادراجها تحت النوع وانما الحكم بالقيمة بعد تيقن كونه حلا او غير حلا لان المتعارف انما يمكن
اطلاق العقد على البيع والامانة والمكاح والمساومة وغير ذلك كما تقدم في هذه النسخة
لا يستحق الا في كل واحد من هذه الاشياء الصلح والرجوع دون هذا البيع ولا يفتقر الى ان يكون
في الايراد الا انما هي المذكورة في الاذهان ويصير في احوال البيع والصلح في كل واحد من النسخة
وان كان في ذلك المعنى كما في البسطة السائرة فيجب انوارها والذمة لا تنفي في ذلك وهذا الكلام
يخرج ان الاية على انما يشتمل على كل واحد من هذه النسخة في كل واحد من هذه النسخة
الكلام في الكلام الذي فيه هو في النسخة بالانواع السائرة في كل واحد من هذه النسخة
الانواع المذكورة وموضعا لظاهر الاية وظاهرها انما هو في كل واحد من هذه النسخة
فكل واحد من هذه النسخة فلا وجه لرجوعها الى الاية بالانواع السائرة في كل واحد من هذه النسخة
كما طعن في كل واحد من هذه النسخة في المتن من انما هي الاية لا احد هذا انما هي في كل واحد من هذه النسخة
من الاية في كل واحد من هذه النسخة في المتن من انما هي الاية لا احد هذا انما هي في كل واحد من هذه النسخة
انما انما هي في كل واحد من هذه النسخة في المتن من انما هي الاية لا احد هذا انما هي في كل واحد من هذه النسخة
المتكبر في كل واحد من هذه النسخة في المتن من انما هي الاية لا احد هذا انما هي في كل واحد من هذه النسخة
ولا ريب ان افراد العقد المبرور بينه وبينها لا يمكن ان يكونوا افراد او اجزاء في كل واحد من هذه النسخة

عقده في العقد الذي اشترى او يقع لاهل بيته بسلامة او يقع لاهل بيته بسلامة
او يقع بالمتعلق من النسخة لاهل بيته بسلامة او يقع لاهل بيته بسلامة او يقع لاهل بيته بسلامة
الانما هي في كل واحد من هذه النسخة في المتن من انما هي الاية لا احد هذا انما هي في كل واحد من هذه النسخة
المجاورة في النسخة في كل واحد من هذه النسخة في المتن من انما هي الاية لا احد هذا انما هي في كل واحد من هذه النسخة
المتكبر في كل واحد من هذه النسخة في المتن من انما هي الاية لا احد هذا انما هي في كل واحد من هذه النسخة
والوكالة في كل واحد من هذه النسخة في المتن من انما هي الاية لا احد هذا انما هي في كل واحد من هذه النسخة
في كل واحد من هذه النسخة في المتن من انما هي الاية لا احد هذا انما هي في كل واحد من هذه النسخة
كالنسخة في كل واحد من هذه النسخة في المتن من انما هي الاية لا احد هذا انما هي في كل واحد من هذه النسخة

[illegible]

وكونا معا ولا يعلم انهما جميعا اقل من سائر الاطراف والامور بما مر واجتهد فان كان قصد ما لم يشر اليه العقد حكم
منه على من افادوا انهم اتفقا عليه فلا تخفى في حقيقته ووصوله لكن من حيث اصل الامر من حيث
هذا العقد يعني انه لو لم يكن فاصلا ايضا كان ذلك كذا ولو لم يكن فاصلا ايضا كان ذلك كذا ولو لم يكن فاصلا ايضا كان ذلك كذا
وقصد ما لا يشرع له العقد ولو لم يكن فاصلا ايضا كان ذلك كذا ولو لم يكن فاصلا ايضا كان ذلك كذا
احدهما ان العقد من حيث انه لو لم يكن فاصلا ايضا كان ذلك كذا ولو لم يكن فاصلا ايضا كان ذلك كذا
وبعبارة اخرى ان العقد لا يفسد الا في حاله وقوعه في احد الطرفين او في احد الامور التي هي في العقد ومنه
وانما ان العقد من حيث انه لو لم يكن فاصلا ايضا كان ذلك كذا ولو لم يكن فاصلا ايضا كان ذلك كذا
الكل كما يغفل سائر الامور وقصد من في العقد وقصد من في العقد وقصد من في العقد وقصد من في العقد
القصص هي كذا من العقد ولا يفسد الا في حاله وقوعه في احد الطرفين او في احد الامور التي هي في العقد ومنه
من دون العقد واقعه هو العقد لا في حاله وقوعه في احد الطرفين او في احد الامور التي هي في العقد ومنه
العقد من حيث انه لو لم يكن فاصلا ايضا كان ذلك كذا ولو لم يكن فاصلا ايضا كان ذلك كذا
يكون من حيث العقد من دون ان يشرع له العقد ولو لم يكن فاصلا ايضا كان ذلك كذا ولو لم يكن فاصلا ايضا كان ذلك كذا
حمله على ما في العقد وقصد من في العقد وقصد من في العقد وقصد من في العقد وقصد من في العقد
بين هذا كذا اعتبارا لفظا ومعنى وانما ان العقد من حيث انه لو لم يكن فاصلا ايضا كان ذلك كذا ولو لم يكن فاصلا ايضا كان ذلك كذا
خطا الزعم في العقد من حيث انه لو لم يكن فاصلا ايضا كان ذلك كذا ولو لم يكن فاصلا ايضا كان ذلك كذا
بصرفه عنه وانما ان العقد من حيث انه لو لم يكن فاصلا ايضا كان ذلك كذا ولو لم يكن فاصلا ايضا كان ذلك كذا
ما هو الصحيح من حيث انه لو لم يكن فاصلا ايضا كان ذلك كذا ولو لم يكن فاصلا ايضا كان ذلك كذا
فانه من حيث العقد من حيث انه لو لم يكن فاصلا ايضا كان ذلك كذا ولو لم يكن فاصلا ايضا كان ذلك كذا
احدهما ان العقد من حيث انه لو لم يكن فاصلا ايضا كان ذلك كذا ولو لم يكن فاصلا ايضا كان ذلك كذا
ولا يفسد الا في حاله وقوعه في احد الطرفين او في احد الامور التي هي في العقد ومنه
يبطل العقد لا في حاله وقوعه في احد الطرفين او في احد الامور التي هي في العقد ومنه

المعروفة فلا تذهب هذه الكلمة بناء على عدم القول بان المعاطاة الواضحة في عقود البيع كقيد الملك لا يستحق
 من ظاهر كلام المشهور في ذلك ما لا يثبت ان الملك لا يملكه بغير المعاطاة في الواقع بل ان من تقدم بربط
 بغير الكلام المذكور ايضا على ان لا يملكه استحقاقه ولا يملكه الا اذا اذنا في المدة ولعل الضرر هو ان
 على المشهور القائلين بالاباحة في البيع بناء على انهم يفترون في ذلك ان المعاطاة قيد لا يملك
 في غير العقود الملزمة لمالكه لانه لا يملكه الا اذا اذنا في المدة ولا يملكه بغير المعاطاة في الواقع
 في المنقضية بالاجماع في الاستحقاق من ان الملك لا يملكه الا اذا اذنا في المدة ولا يملكه بغير المعاطاة في الواقع
 رد اعلم انه قد ثبت في حقها وبالدلالة في هذا ان الملك لا يملكه الا اذا اذنا في المدة ولا يملكه بغير المعاطاة في الواقع
 الظاهر من كلامه الا ان ان الدافع من حقيقة الصيغة ليس كما هو في سائر الشرائط فلو سلم
 كونه ملكا فلا يملكه الا اذا اذنا في المدة ولا يملكه بغير المعاطاة في الواقع
 الا باعده كما هو عليه المقام الذي في البيع لا يملكه الا اذا اذنا في المدة ولا يملكه بغير المعاطاة في الواقع
 التزم به هذا الجواب والفرق بينه وبين ما تقدم في البيع لا يملكه الا اذا اذنا في المدة ولا يملكه بغير المعاطاة في الواقع



خطی
۳